

مظاهر نشوء السوق المالية للبورصة في مدينة عدن والتطور الاقتصادي والتجاري والمالي خلال فترة الحكم البريطاني للجنوب (1839-1967م)

حمزة عبد الحكيم مبروك لرضي

قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية

dr.hamzah682009@gmail.com

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحليل مظاهر التطور الاقتصادي والتجاري والمالي في مدينة عدن خلال فترة الحكم البريطاني (1839-1967م)، والكشف عن مدى توافر المقومات والظروف التي هيأت بيئة مناسبة لنشوء سوق مالية للأوراق المالية (البورصة) وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي؛ إذ استند إلى مصادر وبيانات ثانوية تاريخية واقتصادية، ولا توجد عينة ميدانية لأن طبيعة الدراسة وصفية تاريخية.

وتوصلت إلى أن الموقع الاستراتيجي لمدينة عدن وقربها من باب المندب، إلى جانب تطوير الميناء وإعلان عدن منطقة حرة، وتوسع خدمات الشحن والتفريغ والترانزيت والاتصالات والنقل، وإنشاء مصفاة عدن، قد أسهمت جميعها في توسيع النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي، كذلك أدى دخول الشركات الأجنبية وتوسع النشاط المصرفي والاستثماري إلى تكوين بيئة اقتصادية أكثر ارتباطاً بالأسواق الدولية، وخلص البحث إلى أن هذه التطورات شكّلت مؤشرات ومقومات مهمة لتهيئة مناخ ملائم لنشوء سوق للأوراق المالية في عدن، وإن كانت لا تعني بالضرورة قيام بورصة مؤسسية مكتملة الأركان خلال الفترة محل الدراسة. الكلمات المفتاحية: عدن؛ سوق الأوراق المالية؛ الحكم البريطاني؛ ميناء عدن؛ التطور الاقتصادي والتجاري والمالي.

Manifestations of the Emergence of a Stock Market in Aden and Economic, Commercial, and Financial Development during British Rule in Southern Yemen, 1839–1967

Abstract

This study aims to analyze the manifestations of economic, commercial, and financial development in Aden during British rule (1839–1967) and to identify the conditions that created an environment conducive to the emergence of a securities market (stock exchange). The study adopts a descriptive-analytical approach and relies on secondary historical and economic sources and data; no field sample was used because the study is historical and analytical in nature. The findings indicate that Aden's strategic location near the Bab al-Mandab Strait, the development of its port and its designation as a free port, together with the expansion of shipping, transit trade, communications, transportation, and the establishment of the Aden Refinery, contributed substantially to the expansion of economic, commercial, and financial activity.

The entry of foreign companies and the expansion of banking and investment activities also strengthened Aden's links with international markets. The study concludes that these developments constituted significant indicators and prerequisites for creating a favorable environment for the

emergence of a securities market in Aden, although they do not necessarily demonstrate that a fully institutionalized stock exchange had been established during the period under study.

Keywords: Aden; Financial Markets; Securities Market; Stock Exchange; British Rule; Port of Aden; Economic, Commercial and Financial Development.

المقدمة

تميزت عدن عبر الأزمنة بمكانتها الاستراتيجية وتوسطها لطرق التجارة العالمية لمحاذاتها وقربها من مضيق باب المندب ذلك الشريان البحري الهام، الذي زادت أهميته بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869 م وتتمتع عدن بمينائها الشهير الذي تكمن أهميته كونه ميناءً طبيعياً، وله مكانه اقتصادية وتجارية وعسكرية؛ لذلك ظلت عدن تبرز نفسها بقوة على التجارة الدولية، كذلك من مميزات عدن سكانها الذين يتميزون بشهرتهم ومهارتهم التجارية والعلمية والحرفية، وازدادت أهمية عدن في فترة الانتداب البريطاني الممتدة من 1839-1967م.

وخلال تلك الفترة قامت الإدارة البريطانية بالعديد من المشاريع التي استهدفت النهوض بعدن وجعلها واجهة وحاضرة تجارية ونقطة وصول للبضائع والسفن من الشرق إلى الغرب، كما إن إعلان ميناء عدن منطقة حرة زاد من أهميته، وجعل من الإدارة البريطانية أن تقوم بعمليات توسعة وتطوير للميناء لمواجهة التوسع الهائل في نشاطه، وكذلك تم إنشاء مصفاة عدن في منطقة البريقة من قبل الإدارة البريطانية، الأمر الذي أدى إلى نقله نوعيه لمدينة عدن كونها أول مصفاة على مستوى المنطقة، هذا أدى إلى زيادة في جميع الأنشطة الخدماتية والتجارية والمالية حيث قامت الشركات العالمية بافتتاح فروع لها في مدينة عدن، وكذلك قامت البنوك العالمية بالعمل في مدينة عدن نتيجة لما تمتعت به عدن من استقرار سياسي واقتصادي على مستوى المنطقة ككل. ويتكون محتوى الدراسة من المقدمة وثلاثة مباحث إضافة إلى الاستنتاجات وفيما يلي عرض لمحتويات الدراسة، الأول المبحث الأول: خطة الدراسة، والمبحث الثاني: النظام المالي والبيئة المالية للأسواق المالية أما المبحث الثالث: التطور الاقتصادي والتجاري والمالي في عدن.

المبحث الأول: خطة الدراسة:

مشكلة الدراسة: Problem of Study

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما هي المؤشرات والمظاهر لنشوء سوق مالي للبورصة في مدينة عدن أثناء فترة الانتداب البريطاني؟

ومن السؤال الرئيس يمكن أن تكون هناك تساؤلات فرعية:

1- ما هي التغيرات التي حدثت في مدينة عدن خلال فترة الانتداب البريطاني؟

2- هل للإدارة البريطانية دوراً رئيسياً في جعل مدينة عدن نموذجاً بارزاً كمدينة اقتصادية على مستوى منطقة الشرق الأوسط؟

3- ما مدى الإمكانية الطبيعية لمدينة عدن لغرض اعتبارها كمدينة منافسة قادرة على تحقيق نموذج اقتصاد يحتذى به.

أهمية الدراسة: Importance of Study

تبرز أهمية الدراسة في أنها تبحث في أهمية مدينة عدن كموقع استراتيجي على طرق التجارة العالمية وانعكاس ذلك على النمو باقتصاد عدن، وهل هناك مظاهر على انبثاق سوق مالي للأوراق المالية (البورصة).

أهداف الدراسة: Objectives of Study

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تقديم عرض عن الأسواق المالية.
- 2- التعرف على أهمية ومكانة مدينة عدن كبوابة رئيسية في المنطقة العربية تمر من خلالها عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال أطلالها على موقع باب المندب ذو الاستراتيجية المهمة.
- 3- اكتشاف ودراسة وتحليل مظاهر ودلالة التطور الاقتصادي والتجاري لمدينة عدن.
- 4- دراسة فترة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تمتعت به عدن.
- 5- التعرف على الظروف التي يمكن ان تساعد على بروز مظاهر نشوء سوق مالي للبورصة.

حدود الدراسة: Study Limits

الحدود المكانية للدراسة: مدينة عدن.

الحدود الزمانية للدراسة: فترة الانتداب والحكم البريطاني لعدن من عام 1839-1967م.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بما يتناسب مع طبيعتها التاريخية والاقتصادية، واستندت إلى مصادر وبيانات ثانوية من الكتب والدراسات والبحوث والمواد التاريخية ذات الصلة. ولا توجد عينة ميدانية إذ تركز الدراسة على تحليل الوثائق والبيانات التاريخية خلال الفترة 1839-1967 م.

الدراسات السابقة: Previous Studies

1-دراسة: حساني، (2025م)، بعنوان ((معايير القانون المرن المساهمة في تنظيم السوق المالية))

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير القانون المرن ودورها في تنظيم السوق المالية، وتستند فكرة البحث إلى الحاجة الملحة في اليمن لإنشاء سوق أوراق مالية منظمة، ما يتطلب وضع نظام قانوني متكامل وإطار تشريعي متناسب، كذلك هدفت إلى تسليط الضوء على نوع آخر من المعايير غير التقليدية، وهي المعايير المرنة التي يجب على المشرع اليمني أخذها بعين الاعتبار لتلبية احتياجات السوق المتطورة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنه نظرًا إلى أن الأسواق المالية تتسم بالتعقيد وتحتاج إلى آلية تنظيمية مرنة وسريعة الاستجابة لمواكبة التطورات السريعة؛ فقد منحت التشريعات المقارنة سلطة تنظيم السوق المالية وصلاحيات إصدار معايير مرنة متنوعة تشمل تعليمات تساهم في توضيح النصوص المتبعة، بالإضافة إلى معايير توجه السلوك مثل: التوصيات والمواقف والآراء.

2- دراسة: المكردى، قطران (2025م)، بعنوان ((سوق الأوراق المالية في اليمن بين الواقع والطموح-دراسة المتطلبات والتجارب)) هدفت إلى دراسة واقع سوق الأوراق المالية في اليمن مع التركيز على المتطلبات اللازمة لإنشائه وتطويره والتحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى استخلاص الدروس المستفادة من تجارب دول أخرى، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن اليمن يفتقر إلى سوق أوراق مالية فاعلة ومنظمة، على الرغم من المحاولات السابقة لإنشائها، ويعزى هذا الواقع إلى بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة، وغياب إطار تشريعي وتنظيمي متكامل، وضعف البنية التحتية المؤسسية والفنية، ونقص الوعي الاستثماري، وأظهرت النتائج أن غياب سوق أوراق مالية فاعلة ومنظمة في اليمن حتى اليوم، على الرغم من وجود محاولات تشريعية سابقة لا يلغي أهمية الطموح بإنشائه، والذي يظل قائماً كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني.

3- دراسة: قاسم (2021)، بعنوان ((استقصاء الجهود لإنشاء سوق الأوراق المالية(بورصة) في اليمن))

هدفت الدراسة إلى تقديم خلاصة استقصائية لعرض الجهود والخطوات التي قامت بها اليمن لإقامة سوق أوراق مالية بورصة في اليمن، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الاقتصاد اليمني مر بمراحل عدة حتى وصل إلى ظهور بنوك خاصة وشركات عائلية مساهمة وخصخصة لتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة وإن اليمن تمكنت من اتخاذ خطوات وجهود من شأنها المساعدة في خلق بيئة مناسبة لإنشاء سوق للأوراق المالية(البورصة) في اليمن.

4- دراسة: الداعري، قاسم (2021)، بعنوان ((متطلبات إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن))

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن إنشاء سوق مالية في اليمن يعد ضرورة لتحسين النمو وإصلاح هيكل الاقتصاد، خاصة وأن يوجد في اليمن مقومات مشجعة لإنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن وتحتاج المزيد من العمل والتطوير والتحسين كالبنية التحتية والبيئة الفنية وتأهيل الكادر وخلق مزيد من العرض والطلب والعمل على تحقيق كفاءة السوق المنتظرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

على الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت موضوع إنشاء سوق للأوراق المالية (البورصة) في اليمن مثل: دراسة الداعري وقاسم (2021م) التي ركزت على متطلبات إنشاء السوق المالية، وكذلك دراسة الكردي وقطران (2025م) التي ركزت على متطلبات السوق واستعراض بعض التجارب الدولية للاستفادة منها، وأيضاً دراسة قاسم (2021م)، التي عملت على استقصاء الجهود والخطوات التي قامت بها اليمن لتهيئة إنشاء سوق الأوراق المالية، ودراسة حساني (2025م) التي ناقشت الأطر القانونية المرنة ودورها في تنظيم السوق المالية؛ إذ يتضح من استعراض الدراسات السابقة إن هناك إجماعاً واسعاً على ضرورة إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن، حيث تندر الدراسات التي تبحث في مظاهر نشوء السوق المالية للبورصة في مدينة عدن أبان فترة الحكم البريطاني للجنوب (1967-1839م)، خاصة في ظل التطور الاقتصادي والتجاري والمالي في تلك الفترة التي أسهمت في ظهور مظاهر السوق المالية للبورصة في مدينة عدن، وهذا ما يجعل الدراسة الحالية تملأ فجوة معرفية تسهم في إثراء المكتبة البحثية.

المبحث الثاني: النظام المالي والبيئة المالية للأسواق المالية:

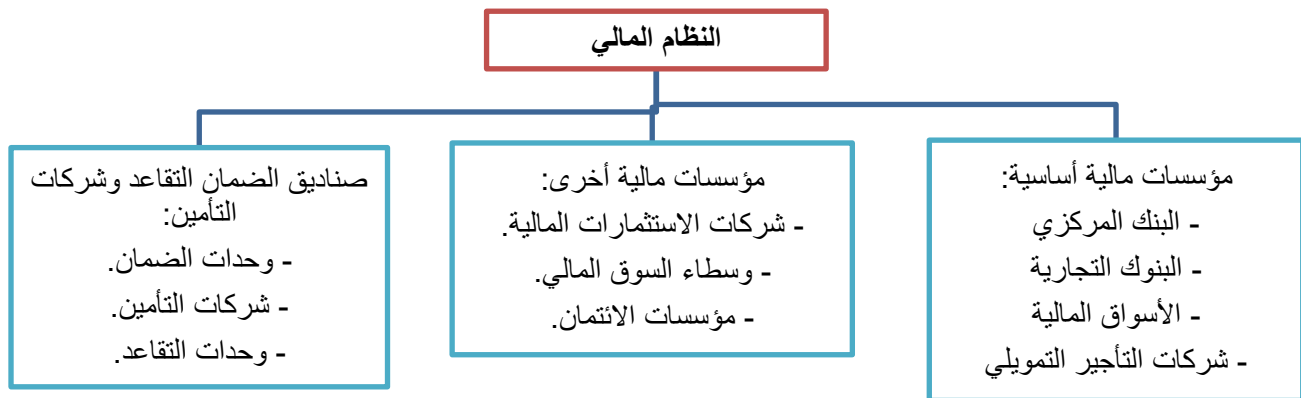
أولاً: مكونات النظام المالي وأهميته ووظائفه:

أ- **مكونات النظام المالي:** النظام المالي عبارة عن وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام للدولة، يساهم في تسيير التعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد، والقطاع المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات الفائضة إلى قطاعات العجز فهو يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات الإنتاجية ، وللنظام المالي تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وعلى النمو وعلى تكوين القطاعات الاقتصادية وتنويعها، ويهتم النظام المالي بإجمالي الادخارات واستثمارها في مختلف القطاعات (الحنوي، 1998: ص 198).

ما يمكن استنتاجه من التعريف السابق، أن:

- النظام المالي هو شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية.
- النظام المالي يسهل التمويل وانتقال الأموال من والوحدات ذات الفوائض المالية إلى الوحدات ذات العجز المالي.
- تظهر من خلال النظام المالي الأطر التشريعية لعمل المؤسسات العاملة والمكونة له.

شكل (1) مؤسسات النظام المالي



المصدر :إعداد الباحث بالاستناد إلى (آل شبيب، 2012 : ص 26)

ب- **أهمية النظام المالي:** تأتي أهمية النظام المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي وتجنب حدوث الأزمات المالية والمواءمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي والعمل على تحسين الأوضاع المالية وبناء قدرات المؤسسة للموارد البشرية والارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة لتشجيع الاستثمار وتحقيق الرفاه الاقتصادي (آل شبيب، 2012 : ص 33).

ج- **وظائف النظام المالي (Palat J. P, 2022, P.540):**

- 1- تكون وعاء للفوائض المالية وتحقيق الموازنة بين وحدات الفوائض ووحدات العجز .
- 2- تنمية الادخارات في الاقتصاد الوطني.
- 3- توفير السيولة بأنواعها وأشكالها المختلفة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.
- 4- تحقيق السياسة النقدية.

ثانياً: **الأسواق المالية:**

أ- **مفهوم الأسواق المالية:** السوق المالي هو سوق يتم فيه تبادل أو تداول الأدوات المالية. ويقوم السوق المالي بثلاث وظائف اقتصادية رئيسية وهي (Darskuvienne, 2010, p. 7):

-اكتشاف السعر .

-السيولة.

-تخفيض تكاليف المعاملات.

وتتكون السوق المالية من ثلاثة آليات (Mechanisms) متميزة لكنها مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها البعض حيث أن لكل

آلية من تلك الأسواق وأفرعها الداخلية سماته وخصائصه وأدواته في السياسات الاستثمارية (أحمد، 2002، ص 8-9):

(1) أول هذه الأسواق هي آلية السوق النقدية - Money Market - وتشمل خدمات المصارف ونظم الادخار وتسوية الائتمان والمدفوعات وتبادل العملات والصرف الأجنبي.

(2) وثانيهما آلية سوق رؤوس الأموال - Capital Market - ويشمل ذلك توظيف الاستثمارات والتمويل الاستثماري للمشروعات في مختلف قطاعات الاقتصاد والتنمية.

(3) وثالثهما آلية سوق الأوراق المالية للأسهم والسندات - Stock Exchange - أو ما يمكن تسميتها بآلية البورصة. وتنقسم هذه الأخيرة إلى:

-السوق من الدرجة الأولى (primary markets) حيث تمارس فيها مؤسسات متخصصة دوراً تعرض فيه للجمهور أوراقاً مالية أي الاكتتاب بالأسهم السندات والتي يتم إصدارها لحساب منشآت الأعمال كشركات المساهمة أو جهة حكومية مثل إصدارات اذونات الخزانة وسندات الدين العام والسندات الخاصة.

-السوق من الدرجة الثانية (secondary markets) وهي سوق تداول الإصدارات أي بيع وشراء الأوراق المالية في مقصورة البورصة ذلك عبر أجهزة الوساطة المالية بنكيارات الاستثمار (banker) أو الوكلاء المتخصصين في الوساطة بين المستثمرين والمذخرين وسوق البورصة، بالإضافة إلى ممارسة مهنة السمسرة والمضاربات بالأموال speculation وهؤلاء جميعاً يطلق عليهم صناع السوق Market Maker's . ويمكن تصنيف الأسواق المالية على النحو التالي:

-أسواق المال مقابل أسواق رأس المال.

-وأسواق النقد مقابل أسواق المشتقات.

-والأسواق الأولية مقابل الأسواق الثانوية.

-وهيكل السوق.

ب- وظائف السوق المالية: تتخذ الأسواق المالية العديد من الأشكال المختلفة وتعمل بطرق متنوعة، لكن جميعهم سواء كانوا منظمين بدرجة عالية مثل بورصة لندن، أو غير منظمين إلى حد كبير، مثل الصرافين في زوايا شوارع العديد من العواصم الأفريقية، فإنهم يعملون نفس الوظائف الأساسية وهي (Levinson, 2005, pp. 2-3):

❖ تحديد السعر .

❖ تقييم الأصول.

❖ الموازنة.

❖ زيادة رأس المال.

❖ المعاملات التجارية.

❖ الاستثمار .

❖ إدارة المخاطر .

ثالثاً: هيئة سوق الأوراق المالية (البورصة):

أ- مفهوم سوق الأوراق المالية (البورصة):

البورصة سوق منظمة تقام في مكان ثابت، يتولى إدارتها والإشراف عليها هيئة لها نظامها الخاص، تحكمها لوائح وقوانين وأعراف وتقاليد، يعلمها المتعاملون في الأسهم والسندات من الراغبين في الاستثمار، والناشدون الاستفادة من تقلبات الأسعار . تتعقد جلساتها في المقصورة يومياً حيث يقوم الوسطاء الماليون بتنفيذ أوامر البائعين والمشتريين (رضوان، 1996، ص23).

ب- نشأة سوق الأوراق المالية وتطورها:

إن نشوء سوق الأوراق المالية وتطورها كان انعكاساً لظروف واحتياجات التطور الاقتصادي في البلدان التي وجدت فيها، فالترج والواقعية في قيام هذه الأسواق يؤكدان على أنها لم تنشأ تاريخياً من فراغ ولا بقرار حكومي وإنما كانت نتيجة لمقتضيات النمو الاقتصادي ومتطلباته. ومنذ بداية القرن الخامس عشر نشأت سوق الأوراق المالية، وتعود كلمة بورصة في أصولها إلى اسم أحد كبار التجار (فان دن بورص Van Den Bourse) الذي كان يقيم في مدينة بروك البلجيكية ، إذ كان يجتمع عنده عدد كبير من التجار الأوروبيين لغرض التبادل وإجراء الصفقات المالية، لذا أطلق لفظ بورصة ليعبر عن المكان الذي يجتمع فيه التجار والمستثمرين لإبرام العقود والصفقات الحاضرة والمستقبلية. وقد كانت الأسواق المالية في القدم يغلب عليها الطابع السلعي، إذ اقتصر في البداية على عمليات بيع وشراء السلع الحقيقية (كالحبوب والمواشي) وبأساليب بدائية كتبادل سلعة بسلعة عن طريق نظام المقايضة (barter). أما نشأة بورصة الأوراق المالية (Securities Exchange) بالشكل الحالي فقد جاء متأخراً ، إذ يعود تاريخ إنشاء أول بورصة للأوراق المالية في مدينة انفرنس في بلجيكا عام 1576 ومن ثم في امستردام في هولندا عام 1608 ثم في لندن عام 1666 وبعدها في باريس عام 1808 تلا ذلك إنشاء بورصة نيويورك في عام 1893، مع بداية القرن التاسع عشر ازداد التعامل بالأوراق المالية ، وهي سوق مالية منظمة تتداول فيها الأوراق المالية المختلفة (أسهم وسندات) وتتحدد فيها الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب ويتم فيها التداول على صورتين (آل طعمة، 2014، ص5-6):

-عمليات عاجلة (Spot Operation): إذ يتم تصفية العملية مباشرة ويستلم البائع الثمن ويسلم الأوراق المالية للمشتري.

-عمليات آجلة (Contract operation): ويتم عقدها مباشرة إلا أن تصفيتهما تؤجل إلى موعد لاحق.

ج-متطلبات نشوء أسواق الأوراق المالية:

يتطلب إنشاء سوق للأوراق المالية تضافر مجموعة من المتطلبات الاقتصادية التشريعية والسياسات الاقتصادية التي تعمل على تنظيم سوق الأوراق المالية في توظيف الفوائض المالية في القطاعات الإنتاجية والاستثمارية التي يتطلبها الاقتصاد وأهم هذه المتطلبات، هي (الحامي والعديني، 2019، ص17):

1- توفر البيئة الاقتصادية والاستثمارية المناسبة وذلك يشمل مختلف الظروف والعوامل التي تشكل المناخ الاستثماري المحفز والمشجع على الاستثمار والبيئة الاقتصادية الملائمة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

- 2- توفر البنية التشريعية والقانونية الملائمة، ويشمل القوانين المنظمة لسوق المال سواء من حيث إدارتها أو الإشراف عليها وقوانين الشركات وقوانين المصارف وغيرها من القوانين والتشريعات المرتبطة بالنشاط التجاري.
- 3- وجود نشاط اقتصادي متنامي في مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمية.
- 4- توفر عدد كبير من الشركات المساهمة التي تمثل مصدر لعرض الأوراق المالية.
- 5- وجود عدد كبير من البنوك الوطنية والأجنبية.
- 6- توفر نظم المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي والموقف المالي لتقدير القيمة الحقيقية لاسهم الشركات، الأمر الذي يولد الثقة بين المتعاملين.
- 7- الحرية الكاملة في التعامل في السوق.

المبحث الثالث: التطور الاقتصادي والتجاري والمالي في عدن:

أولاً: نبذة تاريخية عن مدينة عدن: تقع مدينة عدن جغرافياً في الجنوب الغربي من الجمهورية اليمنية يحدها من الشمال والغرب محافظة لحج ومن الشرق محافظة أبين ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي، وقد ارتبط تاريخ مدينة عدن بتاريخ البحر الأحمر الذي يعد الشريان المهم للمواصلات الدولية بين الشرق والغرب (الحزمي، 2007، ص13).

وبرزت عدن عبر العصور وتمتعت بمكانة عالية وذلك لتمييز ميناء عدن - كميناء طبيعي - بأهمية اقتصادية وتجارية وعسكرية، فإن هيمنة الموقع الاستراتيجي لميناء عدن ظلت عدن تفرض نفسها بقوة على التجارة العالمية، وكما كان لميناء عدن شهرته الاستراتيجية التاريخية كان لسكان عدن شهرتهم أيضاً فقد اشتهروا بمهارتهم الحرفية (الرشيدي وكليم، 2018، ص91).

ثانياً: عدن قبل الانتداب البريطاني: كان هناك تطوران رئيسيان في العصر القديم أديا إلى ازدهار ميناء عدن أولهما توسع التجارة بين الشرق وحوض البحر الأبيض المتوسط ، بحيث أنه لم يأت القرن الثالث الميلادي إلا وقد تحولت معظم التجارة البرية اليمنية إلى البحر عبر البحر الأحمر ، وثانيهما السقوط التدريجي لمراكز السلطة اليمنية القديمة وبروز مدن جديدة بديلة قرب السواحل خاصة بعد قيام دولة حمير في المنطقة الجنوبية المجاورة لعدن ، كذلك مما زاد في أهمية عدن في تلك العصور أن اليمن أصبحت منجذبة أكثر داخل الحلبة السياسية العامة، للشرق الأوسط وبالذات بعد الغزوين الحبشي والفارسي.

ففي اثناء ازدهار الخلافة العباسية نجد أن مراكز التجارة والتبادل الاقتصادي بين الشرق والغرب تحول تدريجياً من جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر إلى منطقة الخليج العربي والطرق الشرقية المارة عبر عاصمة الخلافة، مما أثر مؤقتاً على الموقع الاقتصادي لميناء عدن إلا أنه بقيام الخلافة الفاطمية تحول ميزان السلطة السياسية من بغداد نحو القاهرة فكان أن انتعش النشاط الاقتصادي لعدن، وأصبحت من جديد همزة الوصل بين الشرق والغرب في معظم المسائل التجارية والاقتصادية.

وفي القرن السادس عشر بداية العصور الحديثة أصبحت عدن الضحية الكبرى للصراع البرتغالي - المملوكي - العثماني في مياه المحيط الهندي ، وعندما مد العثمانيون سيطرتهم على اليمن في الفترة ما بين (1538م - 1630م) حولوا عدن إلى قلعة عسكرية للقسم الجنوبي من البلد مما أدى الى انحطاطها ، وأصبح ميناء اليمن الرئيسي هو ميناء المخا وكان السبب الثاني الذي قضى على عدن هو نمو الاتجار بالبن اليمني بدلاً من البهارات الشرقية التي كانت تجارة الترانزيت فيها من أسباب ازدهار عدن وهكذا استمرت عدن في التدهور الاقتصادي أثناء وبعد طرد العثمانيين ودخلها ضمن السلطة المركزية في صنعاء خلال القرن

السابع عشر، إلا أنه نتيجة المنافسة في زراعة البن الرخيص خارج اليمن فقد ركبت تجارة البن اليمني بحيث أنه لم يأتي الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلا وقد أصبح البحر الأحمر في حالة ركود اقتصادي تام ، أما عدن - وكذا بقية مناطق الجنوب فقد أصبحت مستقلة عن أئمة صنعاء وتابعة للسلطنة الحجية وبقي هكذا وضعها التجاري حتى مجي البريطانيين عام 1839م(جافين، 1977،ص162). ثالثاً :عدن تحت الحكم البريطاني:

بوصول بريطانيا إلى مدينة عدن عام 1839م وبما تملكه من مقومات سياسية واقتصادية استطاعت إدارة جميع المنافذ البحرية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام واستغلت مقومات عدن وامكاناتها الطبيعية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتجارية من نقل وتسويق المنتجات اليمنية ومنتجات الدول المجاورة واستخدامها للميناء كمحطة لتمويل السفن البريطانية بالوقود وقامت السلطات البريطانية بالعديد من الاعمال التطويرية خلال فترة تواجدها في عدن والتي ساهمت في ازدهار وتطور مدينة عدن (الحالمي والعديني، 2019، ص18)

رابعاً: مظاهر التطور الاقتصادي والتجاري والمالي في عدن أثناء الانتداب البريطاني:

شهدت عدن خلال الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين نهضة تجارية واقتصادية قوية حيث قامت السلطات البريطانية بتحسين وتوسيع القدرة الاستيعابية لميناء عدن كما جرى أيضاً توسيع حوض المرفأ، وبناء منشآت جديدة فيه بحيث أصبح ميناء عدن يمثل أحد المراكز الرئيسية في العالم من حيث استقبال السفن والبواخر التي زادت (في العام الواحد) من 4000 سفينة إلى 6000 سفينة بحرية ، وذلك نتيجة لزيادة أهميتها كم منطقة للتجميع والتوزيع وصارت عدن ثاني ميناء للمستودعات في العالم في أواخر الخمسينات ، ونتيجة لذلك أصبحت المدينة منتعشة اقتصادياً وتجارياً ، كما قامت السلطات البريطانية بإنشاء مصافي تكرير النفط ، ورافق إنشاء هذه المصافي استقدام المزيد من العمالة الأجنبية المتخصصة في هذا المجال، وحيث وصلت طاقة التكرير في المصافي الى 8 ملايين و 300 الف طن من النفط الخام (الظرافي، مأرب برس، متاح على الرابط: https://marebpress.net/news_details.php?sid=15647) ويتم تناول تطور المظاهر الاقتصادية في مدينة عدن أثناء الانتداب البريطاني من خلال ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: تطور الخدمات التجارية:

عملت بريطانيا على توفير المناخ الاقتصادي الجاذب للمستثمرين حيث أتاح اعلان مدينة عدن ومينائها منطقة حرة عام 1850م فرصة لإيجاد أسواق عالمية واسعة وعزز كذلك تنمية تجارة الوسطاء واستخدام الأيدي العاملة الأجنبية والمحلية ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، مما أدى إلى زيادة حجم الأنشطة الخدمية والتجارية في مدينة عدن ومينائها، ومن أهمها الآتي:

1- تطوير خدمات الشحن والتفريغ والمخازن في ميناء عدن:

نظراً لتطوير أنشطة الخدمات التي قامت بها الشركات الخاصة في ميناء عدن تزايدت حركة النشاط التجاري والخدمي في المدينة لا سيما بعد ظهور السفن العاملة بالنفط رافق ذلك زيادة حجم الاستثمارات في مختلف أنشطة ميناء عدن التي وفرت كافة التسهيلات الخدمية للشركات والسفن والبضائع والسياح أثناء الانتداب البريطاني، حيث تم إنشاء الأرصفة والمراسي الخاصة باستقبال

مختلف أنواع وأحجام السفن ورفع طاقة الميناء الإنتاجية التي وصلت الى امكانية استقبال (34) سفينة في وقت واحد (باوزير، 2013، ص 350).

ونتيجة لاعتبار ميناء عدن كميناء حر فقد قامت العديد من الشركات الخاصة بإنشاء المخازن وتجهيز المساحات الكبيرة وبمواصفات تصميمية تتناسب مع أنواع وخصائص البضائع المتداولة عبر الميناء ، حيث وصلت طاقة المخازن والساحات في ميناء عدن عام 1966م (222,000) متر مربع ، وهي مساحة جعلت ميناء عدن من أهم الموانئ العالمية في استقطاب تجارة الترانزيت وبلغت طاقة صهاريج خزن الوقود (100) صهريج أكبرها طاقته (24,000) طن ، ففي عام 1965م بلغ عدد السفن التي تمونت بالوقود (5,727) سفينة وتمثل ما نسبته (90%) من السفن التي تدخل الميناء ، بهذا كان ميناء عدن المحطة الثالثة في العالم في تموين السفن بالوقود (باحاج ، 1996، ص 75)

2- تطوير نشاط تجارة الترانزيت وإصلاح وصيانة السفن:

زاد تطور تجارة الترانزيت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك بعد تدشين عمل مصفاة عدن في عام 1954م حيث كانت أهم السلع التي تصل إلى ميناء عدن لغرض الترانزيت هي النفط الخام المكرر، وقد ارتفعت قيمة بضائع الترانزيت من 14 مليون جنيه استرليني عام 1954م إلى 65 مليون جنيه استرليني في عام 1966م وهذا يدل على مدى كفاءة الأنشطة اللوجستية الخدماتية التي يقدمها ميناء عدن للسفن والبضائع التي جعلت منه مركز تجاري عالمي (الحالمي والعديني، 2019 ، ص 27)

ويعد اصلاح وصيانة السفن أحد أهم الأنشطة التي لقيت اهتماماً كبيراً منذ تأسيسها في أوائل القرن العشرين، فقد أوكلت عملية إدارة وتنظيم نشاط صيانة السفن وإصلاحها إلى عدد من الشركات الخاصة التي عملت على توفير الأحواض الجافة والعائمة وبناء المخازن وتوفير قطع الغيار وإقامة معامل وورش خاصة بإصلاح السفن، العاملة بالفحم والنفط (الصادق والنجار، موقع مجلة بریم، متاح على الرابط: perimjournal.com/?p=1822)

3- تطوير أنشطة النقل البري والجوي والاتصالات:

عملت الإدارة البريطانية على ربط كل أجزاء مدينة عدن بشبكة طرق متطورة ومد السكك الحديد، وكذلك ربط مدينة عدن بالمدن المجاورة مثل ابين ولحج على امتداد (230) كيلو متر والذي من خلاله يمكن الحصول على منتجات دلتا ابين الزراعية من القطن والفواكه وغيرها وعملت على توفير كل التسهيلات لشركات النقل البري، التي وفرت اساطيل من شاحنات النقل الثقيل وتمكنت من تحقيق أرباح كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك جرى الاهتمام بالنقل الجوي والعمل على تطوير مطار عدن وكانت هناك عدد من الشركات التي تملك الطائرات مثل شركة برتش إير وايز وشركة باسكو المملوكة للمستثمر الحضرمي باهaron.

وفيما يخص تطوير نشاط الاتصالات السلكية فقد ادخلت في عام 1870م كيبل بحري ممتد من بريطانيا إلى عدن، وادخلت خدمت الهاتف الداخلي والتلكس والتليجراف، وبهذا أصبحت مدينة عدن المدينة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتوفر فيها خدمة الاتصالات (الأعجم، متاح على الرابط: <https://x.com/adnanalaegm/status/1804608604152168648>)

المحور الثاني: إسهامات الشركات العالمية:

من أهم العوامل التي ادخلت عدن في نشاط تجاري لا مثيل له وكان مفتاح ازدهارها هو فتح قناة السويس، الذي أدى إلى زيادة استخدام ميناء عدن لتزويد السفن بالوقود وبدء توافد الشركات إلى مدينة عدن، وكانت تأتي على قمة النشاط التجاري الشركات الأجنبية من إنجليزية، وأمريكية وألمانية وفرنسية وإيطالية وهندية وكلها مرتبطة بشركاتها الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة وبومباي (جافين، 1977، ص 171). ومن أهم هذه الشركات العالمية ما يلي (العراسي، 2005، ص 225):

1 شركة لوك توماس.

2 كوسجي قهوجي دنشهاو.

3 شركة بيكاجي كوسجي.

4 شركة بول رايس أولاده

5 شركة فحم عدن المحدودة.

6 انتوني بس (1914م)

(1) شركة لوك توماس (1847م):

في عام 1847م قام الكابتن لوك توماس بالدخول في أنشطة تجارية متعددة في مدينة عدن منها:

-العمل المصرفي.

-الأنشطة الملاحية.

-تزويد البواخر بالفحم.

-إنشاء نظام التلغراف بين مدينتي كريتر والتواهي.

وفي عام 1886م، أكتمل بناء مبنى الشركة الجديد ذات الطراز الإنجليزي وكان مجاوراً لمبنى قهوجي دنشهاو ومن ذلك المبنى ازدهر العمل المصرفي تحت اسم بنك عدن.

(2) كوسجي قهوجي دنشهاو (1854م)

إن بداية نشاط كوسجي قهوجي هو دخوله في شراكة مع لوك توماس، حيث أسس شركة ذات مسؤولية محدودة سميت بشركة لوك توماس وشركائه كان من أبرز نشاطاتها الملاحة والأعمال المصرفية، كما دخل كوسجي عام 1863م في شراكة مع اثنين من التجار وهم ادلجي مانك وحسن علي وقدموا عرض للحكومة بتجديد خزان الصهاريج الرئيسي والتوقيع على عقد مدته عشر سنوات مقابل حصولهم على بيع مياه الصهاريج. وقد كان يملك قهوجي عدداً من المراكب الشراعية ومخازن للفحم حيث وصلت مبيعاته السنوية من الفحم حوالي (60,000 طن)، وفي عام 1895م افتتحت شركة قهوجي ثاني مطبعة في تاريخ عدن، وقد كانت تطبع باللغتين الانجليزية والكجورانية وكذلك كانت تطبع باللغة العربية إلى حد ما.

(3) شركة بيكاجي كوسجي:

عام 1871م قام بيكاجي ببناء إمبراطورتيه الصغيرة وكان عمره واحد وعشرين عاماً وتخصصت شركته في تجارة استيراد السلع من مختلف بلدان العالم ومنها الأدوية والمصابيح الفرنسية والساعات السويسرية وألعاب الأطفال الألمانية السيجار الكوبي والأثاث المنزلي بالإضافة إلى منتجات الاصطياد.

(4) شركة بول رايس وأولاده:

تأسست شركة بول رايس وأولاده عدن المحدودة في عام 1865 م وتميزت بكونها كانت من أقدم الشركات الأوربية العالمية العاملة في عدن وجاء افتتاح الشركة بالتزامن مع قرب افتتاح قناة السويس في العام 1869 م مما ساعدها على توثيق تاريخها في سجل الشركات العالمية المنافسة في عدن وقد تركز نشاطها على تصدير الجلود والبن واللبن وتم تطوير قسم الاستيراد حيث كانت تستورد السكر والدقيق ومواد البناء مثل الاسمنت، وفيما بعد أصبحت الشركة شريكاً رئيسياً في تجارة الملح مع إحدى الشركات الأجنبية في ملاح عدن.

(5) شركة فحم عدن المحدودة.

عام 1908م افتتح الأخوة كوري محطات للتزويد بالفحم حول العالم، وصار لديهم (118) وكالة ومستودع على جميع طرق الملاحة الرئيسية بما في ذلك مدينة عدن لتدار تحت مسمى شركة فحم عدن المحدودة وكان تلك المحطات تتزود من مناجم الفحم الخاص للأخوة كوري في ويلز.

(6) انتوني بس:

في عام 1914م بنى انتوني بس مكتبه الرئيسي في شارع العيدروس بمدينة كريتر وفي عام 1934م اشترى مصنع الصابون وفي عام 1937م تم بناء مصنع جديد لإنتاج زيت جوز الهند، وفي عام 1938م تم بناء مصنع الجلوسرين ، ثم تم بناء أول سفينة صيد من الفولاذ من خلال شركة (عدن دوكيار المحدودة) وقد كان وكيلاً للعديد من الشركات مثل: شركات الأجهزة الإلكترونية والمنزلية ، وكذلك وكالات السيارات، ومن ضمن انجازاته بناء صرح علمي عريق هو المعهد الفني في المعلا، وشركة الحلال للشحن البحري المحدودة، وفي عام 1936م أسس أول شركة طيران في عدن سميت ب (الخطوط العربية).

المحور الثالث :إسهامات البنوك الأجنبية:

نتيجة للتطورات التي حدثت في اقتصاد عدن في جميع النواحي التجارية والخدماتية واتساع المعاملات التجارية وما ترتب على ذلك من انتعاش مالي كل ذلك أدى إلى قيام البنوك الأجنبية بتأسيس فروعاً لها في عدن منها:

❖ البنك البريطاني في الشرق الأوسط.

❖ البنك الأهلي وجريندليز.

❖ البنك الشرقي (شارترد بنك).

❖ البنك الباكستاني (حبيب بنك).

يتضح مما سبق، مدى ازدهار ونهضة مدينة عدن التجارية والاقتصادية والمالية اثناء فترة الحكم البريطاني بفعل اسهامات ا تطور الخدمات التجارية وإسهامات الشركات التجارية العالمية والبنوك الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى خلق وتهيئة المناخ لنشوء سوق الأوراق المالية للبورصة في مدينة عدن بما احتوته عدن من الاستقرار السياسي والتجاري وازدهار لأسواقها وارتباطها مع العالم الخارجي، كما إن تلك النهضة التي حدثت في عدن في تلك الفترة أدت إلى أسبقية عدن لجميع مدن الجزيرة العربية والشرق الأوسط ككل، هذا يعد من أهم متطلبات لإنشاء سوق مالية للبورصة في مدينة عدن أثناء فترة الانتداب البريطاني، ولكن الواقع اليوم مختلف تماماً فاليمن تعيش في صراع سياسي مستمر، وهذا يعد التحدي الأكبر أمام إقامة سوق للأوراق المالية.

النتائج:

- 1- تبين من البحث أن عدن بلغت مستوى متقدماً من التهيئة الاقتصادية والتجارية والمالية لنشوء سوق للأوراق المالية؛ إذ كشفت المعطيات التاريخية والاقتصادية عن ترابط واضح بين تطور ميناء عدن واتساع تجارة الترانزيت والخدمات اللوجستية، وبين نمو الشركات الأجنبية والنشاط المصرفي والاتصالات والنقل، ويعني ذلك أن التطور لم يكن مقصوراً على زيادة حركة الميناء بل أسهم في توسيع قاعدة المتعاملين ورؤوس الأموال والخدمات المالية، وهي عناصر تزيد من قابلية نشوء سوق للأوراق المالية، وفي المقابل فإن وجود هذه المقومات لا يساوي قيام بورصة مؤسسية مكتملة؛ لأن ذلك يتطلب دليلاً تاريخياً على وجود تشريع خاص وأوراق مالية مدرجة، ووسطاء، وآليات رسمية للتداول والإفصاح، مع بقاء مسألة قيام بورصة مؤسسية فعلية بحاجة إلى توثيق تاريخي مستقل ومباشر.
- 2- أن قوة النشاط التجاري والمينائي والمصرفي في عدن أسهمت في توفير طلب متزايد على الخدمات المالية والتمويل والاستثمار، بما يمثل مرحلة تمهيدية مهمة لنشوء سوق للأوراق المالية.
- 3- على الرغم من المقومات التي تتميز بها مدينة عدن كموقعها الاستراتيجي المطل على باب المندب، وأيضاً على الرغم من وجود مظاهر سابقة -أبان الحكم البريطاني- لنشوء سوق مالية، إلا إن غياب سوق الأوراق المالية في اليمن عمومًا حتى اليوم وفي عدن على وجه الخصوص، قد يعود ذلك أساساً إلى عدم الاستقرار السياسي وضعف البنية المؤسسية والتشريعية، الأمر الذي أحال دون تأسيس سوق منظمة قادرة على أداء دورها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات.
- 4- يعدُّ الصراع المستمر وعدم الاستقرار السياسي والأمني هو التحدي الأكبر الذي يعيق أي تقدم لإنشاء سوق للأوراق المالية، حيث يؤثر سلباً على الثقة والاستثمار، كذلك تعاني اليمن من ضعف في البنية التحتية القانونية والمؤسسية والتقنية اللازمة للقيام بسوق مالية حديثة.
- 5- على الرغم من التحديات القائمة في واقع سوق الأوراق المالية في اليمن يبقى الطموح قائماً نحو إقامة سوق مالية منظمة تعزز التنمية الاقتصادية المحلية، وإن تحقيق ذلك الطموح يتطلب إرادة سياسية حقيقية والتزام حكومي بتوفير البيئة الداعمة.

التوصيات:

- 1- إجراء دراسة مقارنة بين عدن ومراكز تجارية وموانئ إقليمية خلال الفترة نفسها، لمعرفة العوامل التي ساعدت بعض المراكز على الانتقال من النشاط التجاري والمصرفي إلى إنشاء أسواق مالية منظمة.
- 2- استكمال جمع الوثائق والسجلات التاريخية الرسمية والتجارية والمصرفية الخاصة بعدن خلال الفترة (1839-1967م)، لا سيما ما يتصل بالشركات المساهمة والأوراق المالية والمعاملات المصرفية.
- 3- تهيئة البيئة الأمنية والسياسية والعمل على تحقيق حد أدنى من الاستقرار المالي والسياسي؛ إذ يعدُّ ذلك شرطاً أساسياً لأي إصلاح اقتصادي أو مالي.
- 4- توفير بنية تحتية مشجعة للاستثمار (طرق، واتصالات، وأمن، وتكنولوجيا).
- 5- تعزيز الثقافة الاستثمارية لدى الأفراد والشركات وتطوير الأنظمة الرقمية لتوفير بيئة تداول إلكترونية متطورة وآمنة.
- 6- تنويع الأدوات المالية المتاحة للتداول بما في ذلك الأسهم والسندات والصكوك لتلبية احتياجات المستثمرين المختلفة.

- 7- تشجيع إدراج الشركات العامة والخاصة في السوق المالية من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية.
- 8- توجيه الدراسات المستقبلية إلى تحليل الأطر القانونية والمؤسسية التي حكمت نشاط الشركات والبنوك في عدن؛ لأنها تمثل عنصرًا حاسمًا في تقييم مدى اقتراب المدينة من إنشاء سوق أوراق مالية.

المراجع:

- 1- أحمد، أرسلان محمد، (2002) الآفاق والمقومات الرئيسية لتخليق آلية السوق اليمنية للأوراق المالية. الطبعة الأولى، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.
- 2- باحاج، عبد الله سعيد (1996)، ميناء عدن منذ النشأة حتى عام 1980 دراسة في جغرافيا الموانئ، الطبعة الأولى، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.
- 3- باوزير، خالد سالم (2013)، ميناء عدن: دراسة تاريخية، الطبعة الثانية، دار الوفاق، اليمن
- 4- الحالمي، ماهر، والعديني، شذى عبد الله (2019)، الدلائل التاريخية عن نشوء السوق المالية للبورصة في مدينة عدن مع تطور وازدهار الرأسمالية التجارية في عهد الانتداب البريطاني، جامعة عدن، اليمن.
- 5- الحزمي، أحمد محمد (2007)، الأهمية الاستراتيجية والسكن التقليدي - مدينة عدن: دراسة حالة، المؤتمر الدولي السادس للحضارة اليمنية (الملتقى السبئي الحادي عشر)، عدن الحضارة والتاريخ، جامعة عدن، 5-3 أبريل 2007.
- 6- الحناوي، محمد صالح، عبد الفتاح عبدالسلام (1998)، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 7- الراشدي، إلهام، وكليم، هاني (2018)، يزوغ الأنشطة الرأسمالية في اقتصاد مدينة عدن وإسهام كبرى الشركات والبنوك الأجنبية في خلق نواة للسوق المالية للبورصة مطلع القرن العشرين. مجلة الاقتصاد، العدد (9).
- 8- جافين، ر. ج. (1977)، عدن تحت الحكم البريطاني 1839-1976 م، مجلة الخليج العربي، العدد 8، ترجمة سلطان ناجي، جامعة البصرة.
- 9- حاتم الصديق، سعود عبدالعزيز النجار، صناعة السفن في البحر الأحمر، مجلة بريم، متاح على الرابط: perimjournal.com/?p=1822.
- 10- حساني، (2025م)، معايير القانون المرن المساهمة في تنظيم السوق المالية، مجلة جامعة السعيد، المجلد 8، العدد 1، اليمن.
- 11- الداعري، رياض علي قاسم، عثمان حسين أحمد (2021)، متطلبات إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن، مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم
- 12- رضوان، سمير عبد الحميد (1996)، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- 13- الظرافي، أحمد، مأرب برس، متاح على الرابط: https://marebpress.net/news_details.php?sid=15647
- 14- آل شبيب، دريد كامل (2012)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 15- العراسي شفيقة عبد الله، السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها (1839-1945م)، 2005م، متاح على الرابط www.albayan.ae/paths/2005-9-19

- 16- آل طعمة، حيدر حسين(2014)، الأسواق المالية:النشأة، المفهوم، الأدوات، العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.
- 17- الأعجم، عدنان، تاريخ قطاع الاتصالات في عدن، متاح على الرابط:
<https://x.com/adnanalaegm/status/1804608604152168648>
- 18- المكردى، محمد علي، قطران، أمل محمد (2025م)، سوق الأوراق المالية في اليمن بين الواقع والطموح-دراسة المتطلبات والتجارب، مجلة جامعة البيضاء، المجلد السابع، العدد الثالث، جامعة البيضاء اليمن.
- 19- قاسم، رياض علي قايد (2021)، استقصاء الجهود لإنشاء سوق الأوراق المالية(بورصة) في اليمن، مجلة جامعة الاندلس، المجلد 8، العدد 46، اليمن
- 20- Darskuvienne, Valdone. (2010). *Financial Markets*. Vytautas Magnus University.
- 21- Drake, Pamela Peterson, & Fabozzi, Frank J. (2010). *The Basics of Finance*. Canada: John Wiley & Sons, Inc.
- 22- Levinson, Mark. (2005). *Guide to Financial Markets*. 4th ed. London: Profile Books Ltd.
- 23- Palat J. P., « *Monnaie, système financier et politique monétaire* », 6 ème éd., 2002, *Economica*,p.540